اجتماع النقيضين افراد موجودة في الذهن لم يصدق
هذا الحكم الايجابي في نفس القضية الحقيقية ولا يتم عليك
ان تقرير الاستدلال على هذا الوجه مبني على عدم الفرق
بين بطلان تلك القضية على المعنى المذكور آنفا وعدم
صدقها والفرق ظاهر على ما نبهت عليه آنفا ثم قال
اعلم ان هذا الدليل راجح في الحقيقة على المستدل به
في المشهور وهو ان حكمنا بامور ثبوتية على الامور
في الخارج احكاما صادقة فلا بد ان تكون موضوعاتها
ثابتة في الخارج واذ ليس في الخارج هو في الذهن
وسيرد عليك بحث ثبوت المعدوم زيادة كلام في هذا المقام الا
وقد عرفت ان ما ذكره من رجوع هذا الدليل الى الاول
المشهور على تقدير تمشية الكلام على لزوم عدم صدق
القضية الحقيقية واما على تقدير تمشيته على لزوم
بطلانها بالمعنى المذكور آنفا فلا يلزم المحذور المذكور
نعم يتجه بطلان الاستدلال على الوجه الذي قرناه
فيما سبق فتذكر وتدبر الكلام المذكور على هذا لو لم نقل ان
منع الايجاب هو الحكم بثبوت اولا خروج ثبوت شيء

فرع ثبوت المثبت له لا ينفع الحكماء في اثبات الوجود
الذهني وذلك لانا نعلم قطعا ان اجتماع النقيضين
محال وشريك الباري ممتنع ولو لم نوجد من قوة
مدركة فبحكم المقدمة الاولى يكون هذا حكما بثبوت الاستحالة
لاجتماع النقيضين وشريك الباري على تقدير عدم قوة
مدركة وبحكم المقدمة الثانية يلزم ثبوت اجتماع النقيضين
وشريك الباري على هذا التقدير فيلزم ثبوت الممتنع في
الخارج وايضا فان من الاحكام ما يوصف بالحق و
الصدق وليس ذلك الا بمطابقتها للنسب الخارجية فلا بد
من النسبة الحكمية بحكم المقدمة الاولى ثبوت المحمول
للموضوع فيجب في المثالين المذكورين ان يكون الاستحالة
ثابتة لاجتماع النقيضين وشريكا الباري في الخارج
ليتحقق هناك نسبتان الحكمية والخارجية ويتصور بينهما
مطابقة وبحكم المقدمة الثانية على ما مر يلزم ثبوت
اجتماع النقيضين وشريك الباري في الخارج
وفيه اولا من ان صحة الحكم مطابقة ما في العقل
للعقل فان صور جميع الكائنات واحكام الموجودات

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)